القانون الدولي الانساني واسقاطاته في ممارسات الثورة التحريرية الجزائرية1954-1962

"معاملة الأسرى الفرنسيين أنموذجاً"

International Law and its implications in the practices of the Algerian révolution 1954-1962
The trématent of French hostages as a model

محمد محمدي[1]

تاريخ الإرسال: 22/ 07/ 2020	تاريخ القبول: 16/ 08/ 2020	تاريخ النشر: 15/ 10/ 2020

ملخص:

تحاول هذه الدراسة التاريخية المتواضعة، تسليط الضوء البحثي والتاريخي على أحد القضايا الهامة التي عاشتها الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، ويتعلق الأمر هنا بالوقوف عند إسقاطات القانون الدولي الانساني وتمثلاته في ممارسات الثورة التحريرية، حيث أقرت المواثيق والنصوص الثورية بضرورة الالتزام بالقوانين الدولية والعرفية التي أعلنتها الهيئات الانسانية العالمية" اتفاقيات جنيف"1949 ، والتي تدعو الأطراف المتحاربة إلى تطبيق نصوص القانون الدولي والمحافظة على حياة الأفراد والجماعات، وفي هذا الإطار كان للثورة الجزائرية وقادتها العسكريين معاملة خاصة للأسرى الفرنسيين بين جنود جيش التحرير .

الكلمات المفتاحية :القانون الدولي؛ الثورة الجزائرية، الأسرى، الاستعمار الفرنسي، الممارسات.

Abstract:

This historical study attempts to higlight the research and historical light on one of the important issues that the Algerian libération révolution experienced in 1954-1962, and here it is related to standing at the projections of international humanitaire law and its représentations in the practices of the revolutionary révolution. International humanitaire bodies "the Geneva Conventions 1949", which call on the Waring parties to implémenté the provisions of international law and préserve the lives of individuels and groups, and in this context the Algerian révolution and its Military leaders had spécial trématent for the French prisonniers among the soldiers of the Libération Army.

Keywords:

International Law; Algerian Révolution, Prisonniers, French colonialisme, Practices.

[1] باحث جامعة المسيلة

مقدمة:

عَمَدَ الاحتلال الفرنسي منذ اعتداءه الحربي على الجزائر عشية الـ 05 جويلية 1830، إلى انتهاج جملة من الأساليب العسكرية الرامية إلى إخضاع سكان البلاد وتجريدهم من ممتلكاتهم، والقضاء في المقابل على جميع أشكال المقاومة الشعبية لديهم، فكانت وسائل الاحتلال في الجزائر فضلاً عن المبادئ والأهداف التي تبناها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، كلها قائمة على مخالفة الأعراف والنصوص القانونية الدولية والتي طبعت السياسة الفرنسية بالخرق الصريح لمجمل القواعد الدولية والانسانية في الحرب غير الشرعية الموجهة ضد الجزائريين، وقد استمر هذه الأشكال المختلفة من التجاوزات القانونية في اعتداء الفرنسيين على الجزائر، إلى غاية اللحظة التي أعلنت فيها النخبة النوفمبرية القطيعة مع الماضي والشروع الفعلي في العمل المسلح وإعلان الثورة التحريرية الجزائرية ليلة الفاتح نوفمبر 1954.

فكانت هذه الأخيرة لحظة فارقة في علاقة الاحتلال الفرنسي مع الجزائريين، حيث اعتبرت الثورة التحريرية بداية النهاية للوضع الاستعماري القائم على القمع والاستبداد، مع الانتهاك الصارخ لمجمل القوانين الدولية العرفية والانسانية والخرق الواضح للمعاهدات والاتفاقيات الهادفة لحماية المدنيين وممتلكاتهم خلال النزاعات المسلحة القائمة بين الأطراف العسكرية، وبالرغم من كل هذه التجاوزات الاستعمارية إلا أن اندلاع الثورة الجزائرية في مواجهة الاحتلال الفرنسي، كانت كلها تقيداً صارماً بالمبادئ الدولية والقوانين الحربية الهادفة إلى حماية النفس البشرية إبان النزاعات الحربية، بما في ذلك فئة الأسرى الحربيين الذين خصتهم الثورة الجزائرية بمعاملة انسانية تتوافق والنصوص القانونية والانسانية، وهو ما أثبتته الممارسات والمعاملات التي خصت بها هذه الفئة بين جنود جيش التحرير وفي أحضان الثورة الجزائرية.

وبهدف الوقوف عند واقع المعاملة الانسانية التي حظي بها الأسرى الفرنسيون لدى جيش التحرير والثورة التحريرية بصفة عامة، فلا أبلغ من الاجابة على التساؤلات الفرعية الآتي ذكرها:

1- ما هي مكانة الأسير لدى أطراف المعادلة الحربية خلال النزاعات العسكرية؟
2- ما هي أسس معاملة الثورة التحريرية الجزائرية للأسرى الفرنسيين؟
3- ما هي مواقف الأسرى الفرنسيين من المعاملة التي اختصتهم بها الثورة الجزائرية؟

1- أسير الحرب ومكانته في النزاعات العسكرية:

لقد ظلت إشكالية الأسير ومكانته لدى الأطراف الحربية والعسكرية واحدة من المسائل المستعصية على الحقوقيين ورجال القانون لفترات طويلة، وذلك تماشيا مع التراتبية الدولية في تصنيف الدول المتحاربة إلى أطراف كاملة السيادة وأخرى فاقدة لها، وتلك هي المسألة التي عايشتها جبهة التحرير منذ الإعلان عن الكفاح المسلح لطرد الاحتلال الفرنسي، فكانت المواجهة العسكرية مع الاحتلال الفرنسي حتمية لبروز فئة الأسرى من الجانبين المتحاربين، وعليه فقد كان لهذه المستجدات في الساحة الثورية أساليب مناسبة للتكيف والتأقلم مع هذه الفئة بما يتوافق والضوابط الشرعية والأسس والمبادئ القانونية والدولية[2]، إذ أن الاحتلال

[2] - جريدة المجاهد: ع 1، 1956/06/01، ص.31.

الفرنسي وبالرغم من مصادقته الشكلية على النصوص القانونية الدولية المتعلقة بحماية الأسرى كاتفاقية جينيف التي تقر بالحماية القانونية للأسرى وضحايا النزاعات العسكرية المسلحة، في حين انتهج سياسة قمعية تتنافى والمواثيق الدولية التي تقنن الحروب وتضبط النزاعات المسلحة بما يحفظ للأسرى الحماية القانونية والكرامة الإنسانية.[3]

أما ما تعلق بجرائم الاحتلال ضد فئة الأسرى الجزائريين، كتبت جريدة المجاهد في مقال لها أن : ...»**الاستعمار الفرنسي الغاشم المجرم ينتقم في البوادي والمدن بقتل الأبرياء من السكان المدنيين ويعذب الأسرى أشد العذاب ممثلا بهم حتى تزهق أرواحهم، وحيث أنه يخالف بفعله هذا قوانين الحرب فإن رجال الجيش الوطني الذين يحاربونه محاربة مشروعة ويطلقون سراح من يقع بين أيديهم من الأسرى بالخارجين عن القانون**.«...[4]

-2أسس ومبادئ معاملة الثورة الجزائرية للأسرى الفرنسيين:

وفي المقابل من ذلك نجد أن الثورة الجزائرية قد تقيدت تقيدا صارما بالقوانين الدولية واجتهدت في تطبيق النصوص والضوابط الإنسانية التي أقرها القانون الدولي الإنساني في معاملة الأسرى الفرنسيين مدنيين كانوا أم عسكريين، ولأبلغ من المعاملة الإنسانية لجنود جيش التحرير للأسرى الفرنسيين مما جاء في الرسالة التي كتبتها الآنسة ميشلين كوميس) تلميذة بمدرسة الثانوية بتلمسان)، حيث ذكرت قائلة» :**سأذكر لكم كيف أصبحت أعيش مع الفلاقة:...بمجرد وصولي أجلسوني على مناضد ناعمة، وقدموا إليّ القهوة والرغائف وسألوني هل أحب اللبن لكني لا أحبه، ثم أتوا لنا بالكسكس ومعه لحم كثير، لكن بعد الصدمات التي انتابتني لم أكن قادرة على الأكل فلم أتعش، وإن كنت قد اطمأنت منذ وصولي بجوار الفلاقة وتأثرت بهم تأثرا حسنا...إن اعتباري لهذا الجيش التحريري الذي يريد أن ينال استقلاله لحسن جدا، فقد كنت محاطة برعاية لا يمكن أن أتصور أحسن منها، ولاحظت أنهم لا يبغضون فرنسا ولا الفرنسيين ولكنهم يريدون استقلالهم ليتمكنوا من إصلاح شؤونهم الاجتماعية السيئة**.«[5]

وإضافة إلى المعاملة الإنسانية الحسنة التي انتهجتها الثورة الجزائرية كنهج في معاملة الأسرى الفرنسيين وتخصيصهم بالحماية والرعاية خلال فترات إقامتهم بين جنود جيش التحرير، فقد كان للثورة أيضا أعمال إنسانية أخرى هامة لصالح الأسرى الفرنسيين قد بلغت في أحيان كثيرة درجة تسريحهم وتحريرهم للعودة إلى أهالهم، وفي هذا الشأن كتبت المجاهد» :**إن ما قام به جيش التحرير من أعمال إنسانية يتوافق وما تطلبه القوانين الدولية من كل جيش، من عناية بالأسرى وسهر على صحتهم، ثم إن**

- [3] **اتفاقية جنيف بشأن معاملة الأسرى**، المادة 03، الصادرة في تاريخ 12 أغسطس/ أوت 1949.
- [4] جريدة المجاهد: ع1، 1956/06/01، ص.23
- [5] جريدة المجاهد: ع2، 1956/07/01، ص.47

جيش التحرير قد ذهب في كثير من الأحيان إلى أبعد من ذلك وأطلق سراح عدة مساجين فرنسيين رجعوا إلى عائلاتهم يعيشون بينها يؤدون شهادة حية على ما يتصف به جيشنا من إنسانية ورحمة وعدل.»[6]

وفي ذات السياق المتعلق بجهود الثورة التحريرية لصالح فئتي الأسرى الجزائريين والفرنسيين على حد سواء، فقد اجتهد قادة جبهة التحرير الوطني على إقامة علاقات إنسانية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل تحسين مكانة الأسرى من الطرفين المتنازعين والتنديد بالمقابل بالأساليب العسكرية المستخدمة من السلطات الفرنسية ضد الأسرى الجزائريين مدنيين أو عسكريين، وحول هذا الدور الذي لعبه قادة الثورة في فضح التجاوزات الفرنسية لدى الهيئات الدولية القانونية، فقد أعلن قادة جبهة التحرير جهودهم في هذا الاتجاه، حيث أوردت المجاهد في مقال لها» :**نحن نريد أن نصحح هذه الأوضاع تجاه الرأي العالمي ونسجل مسؤولية الفرنسيين، ونريد كذلك أن نقول كلمتنا في مشكلة الأسرى الحربيين وندلي برأينا في وجوب تسويتها...فمنذ الأشهر الأولى لاندلاع الثورة وجهت جبهة التحرير الوطني رسائل إلى الصليب الأحمر الدولي تعلمه فيها بالأساليب التعسفية التي يتبعها الجيش الفرنسي إزاء الجزائريين وبنقضه للقوانين الحربية وعلى هذا الأساس فإنها طالبت من تلك المنظمة الدولية أن تتدخل لإجبار الإدارة والجيش الفرنسي على احترام مواثيق جنيف الدولية.»**[7]

كما قد حققت الجهود المبذولة من جبهة التحرير في مسألة الأسرى نجاحات كبيرة وفقا لما نصت عليه المواثيق الدولية والإنسانية وجميع القوانين المقننة للنزاعات العسكرية والحربية، ومن أبرز نتائج هذه المفاوضات التي خاضتها جبهة التحرير هي التوصل إلى استحداث مناطق محايدة لإقامة الأسرى من طرف النزاع، حيث ورد أن بعد نجاح المهمة الأولى تقدمت جبهة التحرير والهلال الأحمر الجزائري باقتراح إلى الصليب الأحمر الدولي يقضي بتوسيع المفاوضات من أجل الوصول إلى حل عام وإنساني طبقا لمواثيق جينيف، ولم تشأ جبهة التحرير أن تضع أي شرط في هذا الصدد بأن يعترف لها مثلا بصفة المحارب، بل كان كل همها منحصرا في ميدان الاعتبارات الإنسانية حتى أنها اقترحت على الحكومة الفرنسية أن يتفق الطرفان على وضع أسرى الحرب من كلا الجانبين في أقطار محايدة.«...[8]

-3شهادات الأسرى الفرنسيين حول معاملة جنود جيش التحرير والثورة الجزائرية:

أما فيما يخص المعاملة التي حظي به الأسرى الفرنسيون من جنود جيش التحرير، فقد عبّر أسرى فرنسيون عن ذلك في تصريحات مختلفة منهم إلى مبعوثي اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذين تمكنوا من

- [6] جريدة المجاهد: ع 8، 1957/08/05، ص.05.
- [7] جريدة المجاهد: ع 24، 1958/05/29، ص.15.
- [8] المصدر نفسه، ص 15.

عقد لقاءات معهم، حيث نقلوا لنا شهادة حية عن المعاملة والأوضاع التي عايشوها بين أحضان جنود جيش التحرير، ومنهم ما يلي :

-1الممرضة الفرنسية :مثلها مثل العديد من النساء الأوربيات أو الفرنسيات، لم تكن المرأة الفرنسية هدفا من أهداف الثورة التحريرية، ولا أدل على ذلك من موضوع الممرضة الفرنسية التي أطلق سراحها من قبل قادة" جبهة.ت.و "بعد أن كانت تعتقد أن حياتها قد اقتربت وشارفت على نهايتها، أين أخذت تبكي بشدة من جراء الخوف الذي أصابها بعد أن وقعت أسيرة بين جنود" جيش.ت.و"، وحول هذه الحادثة يروي أحد المجاهدين من شاهدي العيان عن هذه الواقعة، فيقول لقد أخذنا نهدأ من روعها ومن الخوف الذي تملكها جراء الحادثة؛ في قوله» :**إن المجاهدين الجزائريين، ليسوا مثل العسكريين الفرنسيين الذين يقتلون النساء والأطفال، ويوهمون الأسرى بحريتهم ثم يطلقون عليهم النار من الخلف.**«[9]

-2الجندي جان شوفالي :يعتبر الجندي الفرنسي" جان شوفالي "أحد الصور الحية عن الإنسانية التي التزمت بها الثورة التحريرية الجزائرية في علاقتها وممارساتها مع الأسرى الفرنسيين، حيث أطلق سراح هذا العسكري الفرنسي رفقة خطيبته" الآنسة كيريا"، التي صرحت بعد تحريرها مباشرة من طرف قادة "جبهة.ت.و "حول طبيعة الظروف الحسنة والإنسانية، التي واجهتها رفقة خطيبها" جان شوفالي "خلال مرحلة الأسر لدى جنود" جيش.ت.و"، فقالت بالحرف الواحد» :**لم نعامل معاملة سيئة في أي الأوقات، بل إنهم لم يحاولوا فصلي عن خطيبي، وهذا ما كنت أخشاه كثيرا، وعندما كنا ننتقل في الجبال كان الثوار يمدوننا بالكسرة والعسل، أما في حال استقرارنا بمراكز الجيش فإن مأكلنا كان أحسن وأشهى وأكثر تنوعا.**«[10]

-3الجنود الأربعة :وفي نفس السياق؛ المتعلق بعمليات تسريح الأسرى الفرنسيين من قبل" جبهة.ت.و " وقادة الثورة التحريرية، في إطار المشروع الإنساني المعلن عنه في المواثيق الأساسية لهذه الثورة، فقد أكدت مجموعة من الأسرى العسكريين الفرنسيين لدى المصالح والأجهزة العسكرية للثورة التحريرية الجزائرية، والذين بلغ عددهم حوالي أربعة جنود من العسكريين الفرنسيين، الذين تحدثوا ووصفوا بإسهاب طبيعة الأوضاع المعيشية والاجتماعية المعاشة في أوساط المجاهدين، كما وضحوا أسس العلاقة السائدة بينهم وبين جنود" جيش.ت.و "قبل أن يتم تحريرهم من قبل قادة الثورة التحريرية، والجدير بالذكر أن تصريحات هؤلاء الأسرى قد كانت بعد تسلمهم هؤلاء قرارات الإفراج النهائية من قادة الثورة التحريرية، والشروع في مباشرة مراسيم التسليم إلى ممثل" ل.د.ص.أ "في 18 ماي 1959، مما يجعلهم في غنى عن هذه التصريحات لولا أنهم تأثروا بصفة حقيقية بمثل هذه المعاملة الإنسانية من الثوار والمجاهدين الجزائريين.[11]

وفي خلال هذه اللحظات التاريخية؛ فقد أصرت مجموعة الأسرى الفرنسيين الأربعة بضرورة كتابة رسالة طمأنة توجه إلى أهاليهم في أول رحلة إلى موطنهم الأصلي، ومما كتب الأسرى الفرنسيون في رسالتهم

-[9]خامس سامية: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، **الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية**، دار الغرب للنشر، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس، الجزائر، 2003، ص44.

-[10]الصديق محمد الصالح :**الجانب الإنساني في الثورة التحريرية**، ط1، منشورات بغدادي، الجزائر، 2005، ص79.

-[11]مقدم فيصل: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على مدى تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني إبان الثورة الجزائرية، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، م13، ع01، الجزائر، 2016، ص 379.

نستدل ببعض المقتطفات للتدليل على مواقفهم من الثورة التحريرية وطبيعة المعاملة التي تعرض لها هؤلاء بين المجاهدين الجزائريين، في القول» :بعد اشتباك في صباح السبت 11 جانفي 1958، وقعنا أسرى في أيدي جنود جيش التحرير الوطني، وقادونا من غير أن يمسوننا بأي أذى، ونحن في هذا الوقت نكتب هذه الرسالة، أربعة جنود من الفرقة الثالثة ونؤكد لكم أننا أحياء، وفيما يخص غذاءنا ليس هناك ما نشتكي منه، فنحن نأكل خبزاً جديدا مع أغذية أخرى محضرة تحضيرا متقناً، كما أننا نشرب القهوة الساخنة الكثيرة السكر.«...[12]

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الثورة التحريرية وبالإضافة إلى توجهها الإنساني في معاملة الأسرى الفرنسيين، فهي بالمقابل من ذلك أيضاً ثورة أخلاقية اجتهدت من أجل تكريس الفضيلة والأخلاق الإسلامية الحميدة في نصوصها ومواثيقها، كما في ممارساتها وإسقاطاتها من خلال العمل على غرس الفضيلة في نفوس المجاهدين والمناضلين الجزائريين من بداية الثورة إلى نهايتها، وذلك في العديد من المجالات فمنها ما هو مرتبط بمعاملة الأصدقاء والمتعاطفين، أو حتى ما هو مرتبط بالعلاقات مع قوى الأعداء الفرنسيين من العسكريين أو المدنيين، والذين خصهم الحوار الإنساني والأخلاقي للثورة التحريرية، في صور وأشكال مختلفة من المعاملة الإنسانية مثل فئة الأسرى الفرنسيين العسكريين المتوقفين عن الحرب أو الأسرى المصابين، وفي هذا المقام نسوق لكم رواية منقولة عن أحد المجاهدين من شاهدي العيان على الأخلاق والإنسانية الرائدة التي تميز بها جنود" جيش.ت.و"، إذ يقول...» :**في خلال معركة من معارك الثورة التحريرية، وأثناء اشتباك لجنود "جيش.ت.و "مع فرقة عسكرية من الجنود الفرنسيين بمنطقة الأوراس قرب مدينة) باتنة) حالياً، أسرت ثلاث" فتيات فرنسيات "كانتْن ضمن القافلة العسكرية الفرنسية التي وقع معها الاشتباك** «...ويواصل في سرده لأطوار الحادثة قائلاً...» :**لقد كانتْن ترتعدن من شدة الخوف، جراء طلقات الرصاص أثناء المعركة حامية الوطيس، وما زاد من خوفهن هو وقوعهن في قبضة جنود" جيش.ت.و "الذين صورتهم الدعاية الفرنسية للفرنسيين عامة، في صورة الوحوش الكاسرة الآكلة للحوم البشر**«...، وبعد نهاية المعركة حاولت واحدة من الأسيرات الفرنسيات تجميع كامل قواها النفسية والمعنوية، في قول متقطع لقائد الفرقة التابعة لجنود" جيش.ت.و» :"**لا تقتلونا...نحن نسوة.**«...[13]

ويواصل الشاهد؛ في سرده للوقائع والأحداث التي دارت أطوارها بين حيثياتها الأسيرات الفرنسيات والقائد العسكري لجنود" جيش.ت.و"، في قول الجندي لهؤلاء الأسيرات ما نصه...» :**لا عليكن...اطمأنوا...فنحن ثرنا لنحارب الرجال لا النساء**«...[14]، ويواصل شاهد العيان شهادته؛ في القول: ...»**ومن أجل حماية الفتيات الفرنسيات، فقد أفردنا لهن مكانا خاصا بهن، وقدمنا لهن الفراش والمأكل والمشرب اللائق بهن، وقد عشن مع المجاهدين فترة من الزمن دون أن يتعرضن للأذى أو يمسسهن سوء**«...، وفي ذات السياق تجدر الإشارة أنه قد تأكد بعد إطلاق سراحهن من قبل قادة" جبهة.ت.و"، ما يثبت حقيقة مشاعرهن النبيلة تجاه الثورة التحريرية، إذ صرحت الأسيرات بكرم الضيافة وحسن المعاملة من

---

[12]- محمد الصالح الصديق :**المصدر السابق**، ص81.

[13]- محمد الصالح الصديق :**نفسه**، ص 60.

[14]- محمد الصالح الصديق :**المصدر السابق**، ص 61.

جنود" جيش.ت.و "في القول...» :**لقد وجدنا أحسن المعاملة من قبل جنود جيش التحرير الوطني، كما لم يمسسنا أذى في كرامتنا أو شرفنا.«**[15]

وبناء لما سبق التطرق له؛ نستطيع القول بأن الثورة التحريرية الجزائرية الممتدة أطوارها منذ 1954 وإلى غاية 1962، وبالـرغم من التـجاوزات اللاإنسانية للاستعمار الفرنسي طيلة المرحلة الاستعمارية 1830-1962، إلا أن أسس المعاملة الإنسانية من لدن قادة ومسؤولي الثورة التحريرية الجزائرية إزاء الأسرى الفرنسيين، كانت في مجملها مستمدة من النصوص الشرعية والفقهية للدين الإسلامي الحنيف، أين تجلت ملامح الحضور الإسلامي في عديد الصور والأشكال المختلفة من المعاملة الإنسانية، التي حفظت وصانت للأسير حقوقه الفطرية في الحياة والحماية والكرامة الإنسانية، وهو ما تجسد بصورة عملية من خلال الممارسة اليومية والثورية لأطوار الثورة التحريرية، التي تمسكت بإنسانيتها وجميع سماتها ومميزاتها الدينية الإسلامية في كثير من المشاهد المتعلقة بتحرير الأسرى الفرنسيين بالمناسبة وبدونها، سيما في ظل الإصرار والتعنت الذي أبان عنه الاستعمار الفرنسي، بعد الرفض الصريح من قبله لكل السياسات الهادفة للمعاملة بالمثل في ما يخص عملية تحرير الأسرى الجزائريين لدى السلطات الفرنسية .

---

[15]- محمد الصالح الصديق، **نفسه**، ص62.

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة نستنتج أن:

-الاحتلال الفرنسي للجزائر في الـ 05 جويلية 1830، يعتبر أول خرق قانوني ودولي للمواثيق والعهود الدولية الناظمة للعلاقات السياسية والدولية المعتمدة في المجتمع الدولي، فكان الاستعمار الفرنسي وممارساته اللاإنسانية ضد الجزائريين إبان المرحلة الاستعمارية 1830-1962، خرقاً مؤسساً لجميع القوانين والنصوص الدولية الرامية إلى تنظيم العلاقات الدولية بين الدول في العالم.

-معاملة الثورة التحريرية الجزائرية للأسرى الفرنسيين كانت كلها متوافقة مع النصوص القانونية الدولية الرامية إلى حماية النفس البشرية وصيانة حقوقها البشرية الأساسية، فرغم أن الهيئات الدولية لم تعترف للثورة الجزائرية بالشرعية (اتفاقيات جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر) في كفاحها المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، إلا أن هذه الأخيرة قد التزمت في معاملتها للأسرى الفرنسيين بجميع البنود والنصوص التي أقرها القانون الدولي الانساني كضوابط لمعاملة الفئة المذكورة.

-الشهادات التي أقر بها الأسرى الفرنسيون حول طبيعة المعاملة الانسانية التي حظي بها هؤلاء من طرف جنود جيش التحرير والثورة التحريرية عموماً، لتأكيد واضح على الإلتزام والتقيد الصارم من جبهة التحرير وقادة الثورة التحريرية على أن تكون الثورة الجزائرية ثورة إنسانية تتوافق وتتقيد بالقوانين الدولية والانسانية في مجابهتها للنظام الاستعماري الفرنسي، هذا الذي جعل من حربه ضد الجزائريين فرصة للخرق القانوني الصارخ لجميع المواثيق والعهود الدولية الانسانية في ظل غياب الرقابة الدولية والانسانية على تجاوزات الفرنسيين بالجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

أ-الوثائق المطبوعة:

1. **اتفاقية جنيف بشأن معاملة الأسرى**، المادة 03، الصادرة في تاريخ 12 أغسطس/ أوت 1949.

ب-المجلات:

2. جريدة المجاهد: ع1، 1956/06/01.
3. جريدة المجاهد: ع2، 1956/07/01.
4. جريدة المجاهد: ع 8، 1957/08/05.
5. جريدة المجاهد: ع 24، 1958/05/29.

ج-الكتب :

1. الصديق محمد الصالح :**الجانب الإنساني في الثورة التحريرية**، ط1، منشورات بغدادي، الجزائر، 2005.

د-المقالات:

2. مقدم فيصل: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على مدى تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني إبان الثورة الجزائرية، **المجلة الأكاديمية للبحث القانوني**، م13، ع01، الجزائر، 2016.

هـ-الملتقيات العلمية:

3. خامس سامية: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، **الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية**، دار الغرب للنشر، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس، الجزائر،.2003